حكم الضعيف من الافعال المعربة في شرح التسهيل لناظر الجيش (ت٧٧٨هـ)

الباحثة :ايمان حاتم خضير احمد
eman.hatem2203m@cois.uobaghdad.edu
كلية العلوم الاسلامية / جامعة بغداد
أ.م. د. مروج غني جبار
mrouge@cois.uobaghdad.edu.iq
كلية العلوم الاسلامية / جامعة بغداد

تاريخ النشر : ٢٠٢٥/١٢/٣١
تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥/٤/١٦ **تاريخ القبول: ٢٠٢٥/٥/١٩**
DOI: 10.54721/jrashc.22.4.1564

الملخص:
يهدف هذا البحث إلى تحليل المسائل النحوية الضعيفة في كتاب "تمهيد القواعد" لناظر الجيش ، مع التركيز على الأفعال والتراكيب التي أثارت خلافًا بين النحويين. اعتمدت الدراسة على منهج وصفي تحليلي لتتبع تسع مسائل نحوية اعتبرها العلماء ضعيفة، مع رصد أسباب التضعيف ومواقف المذاهب النحوية منها. كشفت النتائج أن ضعف هذه المسائل يعود إلى:
١- تعدد القواعد النحوية للتركيب الواحد مما يجعل الخلاف قائم بين النحاة
٢- خلافات مذهبية بين البصريين والكوفيين.
٣- تأثير آراء اللغويين المتأخرين في تطور الأحكام.
كما بيَّن البحث أن ناظر الجيش وإن مال إلى المدرسة البصرية غالبًا قد عرض آراء المخالفين بإنصاف، مما يجعل كتابه مرآةً للجدل النحوي في عصره. تُوصي الدراسة بضرورة إعادة تقييم بعض الأحكام الضعيفة في ضوء الدرس اللغوي الحديث

الكلمات المفتاحية: حكم الضعيف في الافعال المعربة ، الضعيف ،ناظر الجيش

The ruling on weak verbs in the explanation of Al-Tasheel for the army commander (778 AH)

Researcher: Iman Hatem Khudair Ahmad
Faculty of Islamic Sciences / University of Baghdad
Prof Dr. Marouj Ghani Jabbar
Faculty of Islamic Sciences / University of Baghdad

Abstract:
This research examines "The Ruling on Weak Verbs in Tamhid al-Qawa'id by Nazir al-Jaysh", analyzing the grammatical issues in the book that were considered weak according to syntactic standards. The study traces nine weak grammatical issues, discussing the opinions of earlier and later scholars on them while identifying the reasons for their weakness and the nature of grammatical disagreements surrounding them The research adopts a descriptive-analytical approach and concludes that some of these issues stem from phonetic or morphological reasons, while others arise from doctrinal differences between grammatical schools. It also reveals that Nazir al-Jaysh was influenced by the Basran school in many of his views, though he occasionally cited opposing opinions

Keywords: Weak rulings in declined verbs, Weak issues ,Nāẓir al-Jaysh

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله الأطهار وصحبه الأخيار...

أما بعد، عندما نقرأ كتب النحو العربية نجدها زاخرة بالأحكام النحوية والظواهر اللغوية ومما اثار اهتمامي هو الالتفات الى الحكم النحوي الضعيف فإن دراسة الظواهر النحوية الضعيفة في التراكيب اللغوية من الموضوعات المهمة التي تتطلب تحليلًا دقيقًا لفهم مواطن الضعف وسبب شيوعها في بعض النصوص. وقد انتقيت كتاب (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد) لمحب الدين محبن يوسف المعروف ب "ناظر الجيش" (ت٧٧٨ه) لأدرس فيه "حكم الضعيف في الأفعال المعربة إنموذجا ويعد هذا الكتاب زاخرا بالأحكام النحوية الضعيفة حيث تتبعت فيه المسائل النحوية التي أوردها ناظر الجيش واعتُبرت ضعيفة في الرأي النحوي، مع ذكر آراءالعلماء السابقين واللاحقين فيها ويهدف هذا البحث إلى الكشف عن طبيعة هذه الأحكام الضعيفة، وأسباب تضعيفها، ومدى اتفاق أو اختلاف النحويين حولها. كما يسعى إلى تقييم منهج ناظر الجيش في عرض هذه المسائل، ومدى تأثره بالمدارس النحوية السابقة. وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في تتبع المسائل واستقراء الآراء النحوية المختلفة .

الضعيف في الأفعال المعربة

المعرب من الافعال: هو المضارع نحو "يقوم" لكن بشرط سلامته من نون الاناث ونون التوكيد المباشرة"[١] ويعرب بحسب موقعه من الجملة فتتغير حركته الأعرابية رفعا ونصبا وجزما وقد وقع حكم الضعيف في عدد من مسائل الفعل المضارع التي اشار اليها ناظر الجيش في شرحه للتسهيل مع ذكر أراء العلماء السابقين والتابعين له في المسألة ذاتها

المسألة الاولى : زمن الفعل المضارع

تعد هذه المسألة من المسائل الخلافية في النحو العربي اذ اختلف العلماء في دلالة زمن الفعل المضارع على الحال او الاستقبال او كلاهما ولكل رأي هناك ادلة وردود لا يسعنا ذكرها جميعا لان ما يهمنا هو توصيف زمنية الفعل المضارع وحكمه على استدلال ابن طاهر بالضعف اذ قال "واستدلاله ضعيف لا نطول بذكره"[٢]

قال سيبويه: "وتقول: ما علمت إلا أن تقوم وما أعلم إلا أن تأتيه إذا لم ترد أن تخبر أنك قد علمت شيئا كائنا البتة، ولكنك تكلمت به على وجه الإشارة كما تقول: أرى من الرأي أن تقوم، فأنت لا تخبر أن قياما ثبت كائنا، أو يكون فيما يستقبل البتة، فكأنه قال: لو قمتم فلو أراد غير هذا المعنى

لقال: ما علمت إلا أن سيقومون[٣].

وقال ناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ):" لما ذكر ان الامر مستقبل وانه لازم له الاستقبال قال : والمضارع صالح له وللحال . أي للاستقبال وللحال مبين انه يجوز أن يراد به كل واحد من الزمانين وهو رد على من خصه بالاستقبال أو على من خصه بالحال واعلم انَ المذاهب في المضارع بالنسبة الى كونه مستقبلا او حالا او مشتركا بين الزمانين او حقيقة في احدهما مجازا في الاخر خمسة"[٤] وقد اثارت هذه المذاهب العلماء فلاقت قبولا وردودا عند كثيرين منهم **فذهب الزجاج**(ت٣١١هـ) الى أن الفعل المضارع مستقبل وأنكر أن يكون للحال لقصره فَلَا يسع الْعبارَة لِأَنَّك بِقدر مَا تنطق بِحرف من حُرُوف الْفِعْل صَار مَاضِيا **وذهب ابن الطراوة**(ت٥٢٨هـ) الى ان (يفعل) لا يكون الا للحال اذ وقع لأن الْمُسْتَقْبل غير مُحَقّق الْوُجُود فَإِذا قلت:(زيد يقوم غَدا)فَمَعْنَاه يَنْوِي أَن يقوم غَدا[٥]

اما مذهب الجمهور فينص على ان الفعل المضارع دال على الحال والاستقبال

والخلاف في دلالتيهما على الحقيقة و المجاز وفي ذلك ثلاثة مذاهب فالقول بالاشتراك **مذهب الجمهور** وهو الصحيح وهو ظاهر كلام سيبويه (ت ١٨٠هـ) حيث يرى سيبويه ان الفعل أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع ولما هو كائن لم ينقطع فبناء [٦]

واما الفارسي(ت٩٨٧هـ) فقد ذهب **الى** أنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال، وصححه الابذي[٧] اما **الاخفش**(ت٢١٠هـ) والمبرد(ت هـ)فيذهبان إلى أن المضارع وإن اقترن بلا النافية باق على صلاحيته للحال والاستقبال، ولا يتعين الحكم باستقباله[٨]

ونقل عن **ابن طاهر**(ت٥٨٠هـ) قوله بحقيقة الفعل في الاستقبال ومجازيته في الحال بدليل "ان اصل احوال الفعل ان يكون منتظرا ثم حالا ثم ماضيا فالمستقبل اسبق فهو احق بالمثال" [٩] وهو ما ضعفه ناظر الجيش اذ قال "واستدلاله ضعيف لانطول بذكره " [١٠] والظاهر ان التضعيف هاهنا مبني على الدليل الذي قدمه ابن طاهر في حقيقة زمن المضارع ويبدو ان ابن طاهر كان متابعا للزجاج على الحكم بأقدمية زمن الاستقبال وهو ما رده كثير من العلماء ومنهم ابو حيان الاندلسي (ت٧٤٥هـ)اذ قال" بأنه لا يلزم من سبق المعنى سبقه المثال واصل احوال الفعل ان يكون منتظرا لم يقع ثم يكون حاصلا لم يمض ثم يكون ماضيا منقطعا" [١١]

فضلا عن ذلك فان غالب العلماء يطلقون على الفعل المضارع بالحاضر والاستقبال او الحال والاستقبال منهم:

السيرافي (ت٣٦٨ هـ) في شرحه لكتاب سيبويه قائلا" اعلم أن سيبويه ومن نحا نحوه يقسم الفعل على ثلاثة أزمنة: ماض ومستقبل وكائن في وقت النطق وهو الزمان الذي يقال عليه الآن الفاصل بين ما مضى ويمضي"[١٢] وبهذا التعليق يتضح ان المضارع عند سيبويه يدل على الحال والاستقبال.

وعلى ذلك الزمخشري (ت٥٣٨هـ) في مدلولية الفعل على الحاضر والاستقبال اذ قال: "وهو ما يعتقب في صدره الهمزة والنون والتاء والياء. وذلك قولك للمخاطب او الغائبة تفعل ، وللغائب يفعل وللمتكلم افعل وله اذا كان مع غيره واحدا او جماعة نفعل وتسمى

الزوائد الاربعة ويشترك فيه الحاضر والمستقبل، واللام في قولك ان زيدا ليفعل مخلصة للحال كالسين او سوف للاستقبال وبدخولهما عليه قد ضارع الاسم "[١٣]

وتابع ابو البركات الانباري (ت٥٧٧هـ) الزمخشري اذ كان متابعا للزمخشري في دلالة الفعل على الحاضر والاستقبال اذ قال:" ان قال قائل: لمَ كانت الافعال ثلاثة ماض وحاضر ومستقبل ؟ قيل : لأن الازمنة ثلاثة ولما كانت ثلاثة وجب ان تكون الافعال ثلاثة ماض وحاضر ومستقبل"[١٤] وهو ما يقوي موقف ناظر الجيش وتضعيفه لابن طاهر زد على ذلك فقد قلت اشارات النحويين على دلالة حقيقة الاستقبال او على تقييد الفعل بهذه الدلالة دون الحال ومنها اشارة الزجاجي (ت٣٣٧هـ) الذي استعمل لفظة المستقبل بدلا من المضارع بقوله "الفعل على اوضاع النحويين ما دل على حدث وزمان ماض ومستقبل نحو قام يقوم: وقعد يقعد" [١٥] ولم يخرج غالب النحاة عن دلالة الحال والاستقبال في المضارع بصريهم وكوفيهم فالبصريون استعملوا مصطلح الحال والاستقبال والكوفيون المستقبل والفعل الدائم "عبر البصريون عن مصطلح مضارع بالمستقبل والحال والكوفيون بالمستقبل والفعل الدائم لذلك ظل اصطلاح المضارع متأرجحا بين المستقبل والحال والفعل الدائم"[١٦]

وأما المحدثون فقد فصلوا دلالة زمن الفعل المضارع لمضارع عن الحال إلى الاستقبال. "الأفعال ثلاثة: ماضٍ ومضارع وأمر، فالفعل الماضي يدل على شيء وقع وانتهى في الزمن الماضي. [١٧]

فننتهي من هذه المسألة الى انه ليس هناك رأي صحيح بشكل قطعي وان تحديد الزمن يعتمد على السياق اللغوي والمعنى المراد ويبدو لي ان الفعل المضارع قد يأتي لكلا الزمانين الحال والاستقبال بدليل قوله تعالى(الذين يذكرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم)(ال عمران:١٩١) ومنه ايضا قوله تعالى (يوم ترجف الراجفة تتبعها الرادفة)(النازعات:٦ـــ٧) وان الرأي الذي نعتمده في القول بزمنية الفعل المضارع هو ان الفعل المضارع يولد في زمن الحال ويتحقق في زمن الاستقبال وان القرائن المحيطة به هي التي تحدد زمنيته فالخلل في تحديد الزمنية مبني على عدم التزام السياق او الاضطراب عند العلماء في اعتماد اللفظ مرة واعتماد السياق مرة اخرى.

المسألة الثانية: رافع الفعل المضارع

قال ناظر الجيش(ت٧٧٨هـ) "واختلف في عامل الرفع في الفعل :والأصح انه معنوي فقال البصريون : وقوعه موقع الاسم اي وقوعه حيث يصح وقوع الاسم "وقال الفراء ومن وافقه من الكوفيين تجرده من الناصب والجازم"[١٨]

وقد حكم ناظر الجيش على عامل الرفع عند الكسائي بالضعف بقوله "وذهب الكسائي ومن تبعه من الكوفيين الى ان عامل الرفع في الفعل لفظي وهو حروف المضارع فرد عليه بان حروف المضارع موجودة مع الناصب والجازم فلو كانت هي العاملة للرفع لما ابطل الناصب والجازم عملها واجيب ناظر الجيش عن ذلك بان عامل الرفع هنا **ضعيف** فابطل من الناصب والجازم عمله "[١٩] ويتفق ناظر الجيش(ت ٧٧٨هـ) مع الكثير من علماء النحو السابقين ومنهم ابو بركات الانباري (ت٥٧٧هـ) وابن يعيش (ت٦٤٣هـ) الى تضعيف قول الكسائي ومن تبعه من الكوفيين في رافع الفعل المضارع . اذ وصفه ابو بركات الانباري(ت٥٧٧هـ) بأنه قول فاسد قائلا : "واما قول الكسائي بانه يرتفع بالزائد في اوله فهو قول فاسد من وجوه : احدها انه كان ينبغي ان لا تدخل عليه عوامل النصب والجزم لأن عوامل النصب والجزم لا تدخل على العوامل والوجه الثاني : انه لو كان الأمر على ما زعم لكان ينبغي ان لا ينتصب بدخول النواصب ولا يجزم بدخول الجوازم لوجود الزائد ابدا في اوله "[٢٠]

واشار الانباري ايضا بأسباب ضعف وفساد هذا القول في كتابه اسرار العربية "فأما قول الكسائي فظاهر الفساد لأنه لو كان الزائد في اوله هو الموجب للرفع لوجب الا يجوز نصب الفعل ولا جزمه مع وجوده لأن عامل النصب والجزم لا يدخل على عامل الرفع فلما وجب نصبه بدخول النواصب وجزمه بخول الجوازم دل على ان الزائد ليس هو العامل"[٢١] وقال السهيلي(٥٨١هـ): "أما رفع الفعل المضارع فلوقوعه موقع الاسم المخبر به والاسم التابع له فلم يقو قوته في استحقاق الرفع، فلم يمنع شيئاً من الحروف اللفظية عن العمل، إذ اللفظي أقوى من المعنوي، وامتنع ذلك في بعض الأسماء المبتدئة لضعف الحروف، وقوة العامل السابق للمبتدأ، كما تقدم بيانه"[٢٢]

ثم وصف ابن يعيش(ت ٦٤٣هـ) قول الكسائي بأنه قول واهٍ ايضا على خطى الأنباري "[٢٣] تابعهم خالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ) مؤكدا ان عامل الرفع هو التجرد من الناصب والجازم اي الفعل اذا تجرد من الناصب والجازم يرفع ولا ترفعه حروف المضارعة مخالفا الكسائي ومن تبعه بقوله " أجمع النحويون على انه إذا تجرد من الناصب والجازم، وسلم من نوني التوكيد والإناث كان مرفوعًا كـ: يقوم. وإنما اختلفوا في تحقيق الرفع له، ما هو على أقوال أصحها "قولهم": رافع المضارع تجرده من الناصب والجازم وفاقًا للفراء وغيره من حذاق الكوفيين والأخفش ، واعترض قول الفراء بأن التجرد أمر عدمي، والعدم لا يكون سببًا لوجوده غيره، وأجيب بأن التجرد "أمر" وجودي، وهو كونه خاليًا من ناصب وجازم لا عدم الناصب والجازم"[٢٤]

المسألة الثالثة : تقديم الجواب على الشرط

ان تقديم جواب الشرط على جملته تعد قضية خلافية مبنية على قضية الصدارة ذلك أن الجملة الشرطية ترد في صور وتراكيب مخالفة للتركيب العام الذي يقضي بأن يبدأ التركيب بأداة ثم جملتين، إذ قد تتوسط الأداة الجملة الشرطية حيث يسبقها كلام ويتلوها كلام وتتم بذلك جملة مفيدة، [٢٥] ويحكم ناظر الجيش **بضعف** تقديم الجواب على جملة الشرط وقد استشهد ببيت القيس بن الملوح بقوله:

وان الكثيب الفرد من جانب الحمى اليَّ وان لم اته لحبيب[٢٦]

"والمقصد الذي ذكر له البيت هو: انه يرد بذلك على من يدعي ان المتقدم على الشرط مما يفيد الجواب يكون نفسه جوابا "[٢٧]

ويذهب ابن السراج ت(٣١٦هـ) في كتابه الاصول في النحو بجواز التقديم ولكن بشروط مشيرا الى ذلك بقولهم (اجيئك ان جئتني)و(اتك ان تأتني) فالذي عندنا ان هذا الجواب قد حذف وكفى عنه الفعل المقدم وانما يستعمل هذا على جهتين اما ان يضطر اليه الشاعر فيقدم الجزاء للضرورة الشعرية وحقه التأخير فهذا هو الشرط الاول واما ان تذكر الجزاء بغير شرط ولا نية فيه فتقول (اجيئك) فيعدك بذلك على كل حال ثم يبدو له الا يجيئك بسبب فتقول (ان جئتني) ويستغنى عن الجواب بما قدم وهذا هو الشرط الثاني لابن السراج [٢٨] ورد الزركشي(ت٧٩٤هـ) شرطه الاول وذلك

لوروده في القران الكريم بقوله " ثُمَّ زَعَمَ ابْنُ السَّرَّاجِ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَقَعُ إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ وَهُوَ مَرْدُودٌ بِوُقُوعِهِ فِي الْقُرْآنِ كَقَوْلِهِ: {وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إن كنتم إياه تعبدون}[٢٩] واشار ابن جني ت(٣٩٢هـ)ايضا قائلا : "ولا يجوز تقديم الجواب على المجاب شرطا كان او قسما او غيرهما الا تراك لا تقول : اقم ان تقم فأما قولك : اقوم ان قمت فان قولك اقوم ليس جوابا للشرط ولكنه دال على الجواب

فلم ارقه ان ينج منها وان يمت فطعنة لا غس ولا بمغمر[٣٠]

فذهب ابو زيد الى انه اراد ان ينج منها فلم ارقه وقدم الجواب وهذا عند كافة اصحابنا غير جائز والقياس له دافع وعنه حاجز وذلك ان جواب الشرط مجزوم بنفس الشرط ومحال تقدم المجزوم على جازمه بل اذا كان الجار هو اقوى من الجازم لان عوامل الاسماء اقوى من عوامل الافعال لا يجوز تقديم ما انجر به عليه"[٣١]

ويذهب الرضي (ت٦٨٦هـ) في شرح الكافية الى انه اذا تقدم على الشرط ما كان جواب في المعنى فالشرط لا يكون الا ماضيا في اللفظ او في المعنى "[٣٢]

ويفصل ابن مالك (ت٦٧٢هـ) القول في ذلك وتلزم عنده اداة الشرط الصدارة في الكلام فان تقدم عليها شبيه بالجواب معنى فهو دليل عليه وليس اياه أي انه اذا تقدم عليها ما يشبه الجواب في المعنى فهو دليل عليه وليس جوابا للشرط خلافا للكوفيين والمبرد وابي زيد فهم لا يلزمون اداة الشرط ان تتصدر الكلام ففي حال تقدم عليها ما يشبه الجواب يعد عندهم جوابا لجملة الشرط [٣٣]

وتابعهم ابو حيان الاندلسي (ت٧٤٥هـ) في ارتشاف الضرب في الاشارة الى ما ذهبت اليه المدارس النحوية والخلاف الذي نشأ بينهم في جملة الشرط وتقديم الجواب عليها قائلا:"مذهب البصريين ان اداة الشرط لها صدر الكلام ولذلك لا يجيزون تقديم شيء من معمولات فعل الشرط ولا فعل الجواب عليها وانما تقع مستأنفة او مبنية على

ذي خبر ونحوه ومذهب جمهور البصريين انه لا يجوز تقديم الجواب على الشرط ومذهب الكوفيين وابي زيد والاخفش والمبرد جواز ذلك ومذهب المازني انه ان كان ماضيا فلا يجوز تقديمه "[٣٤]

وكذلك ابن عقيل(ت٧٦٩هـ) الذي ذهب الى ما نوزع فيه اصحاب المذهبين قائلا:"(ولا يتقدم ذا الجواب على سببه)وهذا مذهب البصريين وعلته أن الفاء عندهم عاطفة مصدراً مقدراً على مصدر متوهم، "[٣٥]

وبعد عرض الآراء نرى ان جمهور البصريين كان دليلهم وراء عدم جواز تقديم الجواب على الشرط هو انهم جعلوا المتقدم دليلا على الجواب المحذوف وقدروا الجواب من لفظ هذه الجملة المتقدمة اما اهل الكوفة ومن وافقهم من البصريين فقد اجازوا ان يكون المتقدم جوابا للشرط حين قالوا الاصل في الجزاء ان يكون متقدما على ان كقولك اضرب ان تضرب"[٣٦]

ويستدل ناظر الجيش (ت٧٧٨هـ) بقول الامام بدر الدين الذي ينص: "لأن الشرطية صدر الكلام فلا يتقدم عليها ما بعدها ولا يعمل فيها ما قبلها ولا يكون مع الشرط والجزاء الا كلاما مستأنفا او مبنيا على ذي خبر او [٣٧]

وتابعهم الزركشي (٧٩٤هـ) قائلا :"إِذَا تَقَدَّمَ أَدَاةَ الشَّرْطِ جُمْلَةٌ تَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ جَزَاءً ثُمَّ ذُكِرَ فِعْلُ الشَّرْطِ وَلَمْ يُذْكَرْ لَهُ جَوَابٌ نَحْوُ: أَقُومُ إِنْ قُمْتَ وَأَنْتِ طَالِقٌ إِنْ دَخَلْتِ الدَّارَ فَلَا تَقْدِيرَ عند الكوفيين بل المقدم هو جواب وَعِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ دَلِيلُ الْجَوَاب وَالصَّحِيحُ هُوَ الْأَوَّلُ لِأَنَّ الْفَاءَ لَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ وَلَوْ كَانَ جَوَابًا لَدَخَلَتْ وَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُقَدَّمًا مِنْ تَأْخِيرٍ لَمَا افْتَرَقَ الْمَعْنِيَّانِ وَهُمَا مُفْتَرِقَانِ فَفِي التَّقَدُّمِ بُنِيَ الْكَلَامُ عَلَى الْخَبَرِ"[٣٨]

ومجمل القول ان اهم الاسباب التي دعت الى منع تقديم جواب الشرط على الفعل والاداة الشرطية هي: ان سبب ذلك يعود الى إن أن الشرطية وسائر ادوات الشرط لها صدر الكلام فلا يجوز ان يتقدم عليها ما بعدها وان مرتبة الجزاء تالية لمرتبة الشرط ويعد الجزاء علة للشرط ومسبب له فلا يجب تأخيره لان المسبب لا يتقدم على مسببه والمعلول لا يتقدم على علته وثبت لنا ايضا عدم جواز تقديم ما هو جواب في المعنى

الا في حال كون فعل الشرط ماضيا لفظا او معنى وقد يتقدم للضرورة على ما ذهب اليه البصريين خلافا للكوفيين الذين يجوزون تقديم الجواب ولا يمنعوه

المسالة الرابعة : ضعف تعليق افعال الظن

تباينت اراء العلماء في تعليق افعال الظن واختلفوا في من منها يعلق ومن لا يعلق فالتعليق في النحو هو "إبطال العمل لفظاً لا محلا لمجيء ماله صدر الكلام بعده"[٣٩] وقد يتصدر الكلام بما النافية ولام الابتداء والاستفهام ففي حال مجيئهم بعد افعال الظن سيتعلق عمل فعل الظن نحو:(علمت ما محمد مسافرا) و(علمت لمحمد مسافر)و(علمت أيهم ابوك)[٤٠] ويحكم ناظر الجيش **بضعف** ما جاء به ابن كيسان وثعلب قائلا: " ولا يخفى **ضعف** ما ذهب اليه ابن كيسان وثعلب من ذلك وضعف ما استدل به الشلوبيين والحق خلاف ذلك كله وقد يفهم من كلام صاحب البسيط ان الامر كما قلت"[٤١] فقول سيبويه(١٨٠هـ) أراد ان يخبر به أنك قد علمت أيهما ثم نصّ على أنه لا يراد معنى الاستفهام ابدا وجميع الامثلة التي جاء بها سيبويه في الباب الذي ذكر فيه هذا النص مما صورته صورة الاستفهام ليس المعنى على الاستفهام وقد اكد الإمام أبو الحسن بن الباذش على ذلك أيضا بان الحرف الذي ورد بهذه الامثلة(علمت أزيد عندك أم عمرو) (وِلِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ) ليس حرف الاستفهام لأنه يستحيل أن يستفهم عما أخبر أنه يعلمه ويبدو انها ادوات مجردة من الاستفهام ولا يراد بها حقيقة الاستفهام[٤٢]

وذهب سيبويه بقوله "ظننت زيدا ابو من هو؟ فعلق قيل هو بمعنى العلم ان سلمنا انه تعليق والا منعنا لأنه انما دخل على جملة خبرها الاستفهام فعملت فيما يمكن ان تعمل وبقي ما كان مستفهما على اصله فان قيل : قد حكى سيبويه عن الخليل ويونس ان هذه اللام لا تدخل على كل فعل فلا تقول : وعدتك انك لخارج وانما تدخل على العلم والظن وما كان نحوه"[٤٣] اذ اجاز ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) في شرحه تعليق الافعال التي يجوز الغاؤها فقط وهي افعال القلوب وتحديدا علمت واخواته بشرط اذا جاء بعدها حروف الابتداء نحو الاستفهام وجواب القسم فيبطل

عملها في اللفظ وتعمل في الموضع فتقول قد علمت أزيد في الدار ام عمرو وعلمت ان زيدا لقائم وإخال لعمرو اخوك و أحسب ليقومن زيد ومن ذلك "قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ ثُمَّ بَعَثۡنَٰهُمۡ لِنَعۡلَمَ أَيُّ ٱلۡحِزۡبَيۡنِ أَحۡصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدٗا ﴾"(الكهف:١٢) ومنه قوله تعالى﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ قَالُواْ نَشۡهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِۘ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ١ ﴾ (المنافقون: ١) [٤٤]وتابعهم ابو حيان الاندلسي (ت ٧٤٥هـ) مفصلا حيث قال: "واما الظن ونحوه فلا يعلق قال الاستاذ ابو العلا: وهو الوجه عندي و زعم انه رأي س على ما فهم عنه لأنه مثل به في ابواب التعليق قال ابو العلا: والذي يدل عليه ان الة التعليق بالأصل حرف الاستفهام وحرف التأكيد اما التحقيق فلا يكون بعد الظن لأنه نقيضه [٤٥] وابن مالك يقول: "لما كان مصحوب اللام في الأصل المبتدأ، وكان معنى الابتداء باقيا مع دخول إن، اختصت بدخولها معها لذلك، ولتساويهما في التوكيد، وحَسُن اجتماع توكيدين بحرفين كما حسن اجتماعهما باسمين "[٤٦]

اما ابن هشام النحوي(ت ٧٦١هـ) فقد اشار الى الافعال التي لا يدخل الالغاء ولا التعليق فيها فعنده لا يدخل الالغاء والتعليق في شيء من افعال التصيير ولا في قلبي جامد وهو اثنان هب وتعلم اي لم يشير ابدا الى افعال الظن بانها لا تعلق[٤٧]

ويشير الكافيجي (٨٧٩هـ) مفصلا "وكما جاز تعلق أفعال القلوب بالمفعول الأول، بذلك الاعتبار. وقيل: إنه يتعدى إلى مفعول واحد. فالجملة حال أو بدل اشتمال. وهو الظاهر. وأما إذا تعلق بالمسموع ابتداء فهو يتعدى إلى مفعول واحد فق متأول بمعنى: زيد مثل حاتم، بشهادة المعنى. وثانية معطوف على (ثانية) أي الموضع الثالث تقع الجملة فيه مفعولة ثالثة – للمفعول الثاني، من أفعال القلوب الذي تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل – فإن المفعول الثالث فيه بمنزلة المفعول الثاني في باب (علم). فجاز وقوعه جملة، كما جاز فيه نحو: أعلمت زيدا عمرا أبوه قائم، وأخبرت خالدا عمرا أخوه قاعد. فقوله: أبوه قائم منصوب المحل على أنه مفعول ثالث، كما أنه مفعول ثان في قولنا: علمت عمرا أبوه قائم. وألحق الحريري (علم) بتشديد اللام بـ (أعلم). فيكون حكمه كحكمه. وظاهر مذهب سيبويه أن النقل بسبب التضعيف سماع في الفعل المتعدي،

وفي الفعل اللازم جميعا، [٤٨] وقد اشار السيوطي(ت٩١١هـ) الى ما ذهب اليه ثعلب قائلا: "وانكر ثعلب تعليق الظن وقيل القسم مقدر فيها معلق وقيل في ان ولا وقيل هو وجوابه المعمول وقيل يجوز العمل مع ما واختلف هل يختص بالتميمية"[٤٩] ومجمل القول في ذلك كله ان ابن كيسان وثعلب والشلوبيين كانت حججهم ضعيفة واستدلالهم ضعيف ايضا هم استدلوا بالأمثلة التي اوردها سيبويه من ذكره للفعل ظن بمعنى علم وبهذا تكون قابلة للتاكيد وذكره للفعل علم وهو لا يقبل الاستفهام فكيف نستفهم عن شيء علم ويبدو انه فاتهم معرفة ما يروم اليه في الحروف والادوات التي لم تشير للاستفهام الحقيقي وانما كان استفهام مجرد من الحقيقة ويدعى استفهام مصور فنوزع العلماء فيما بينهم منهم من كان منكرا ومنهم من كان موكدا ومنهم من فسر ما ابهم عليهم والذي نخلص اليه ان هذه الموانع القسم والنفي والاستفهام ولام الابتداء اذا تصدرت الجملة تضعف عمل ظن لفظا لا محلا التي هي للشك وليست التي بمعنى علم وهذا ما اتفق عليه اكثرهم.

المسألة الخامسة: ضعف الالغاء

الالغاء هو يقول ناظر الجيش: "قد حكم المصنف بضعف الالغاء في نحو : متى ظننت زيد قائم. كما عرفت ولما كانت متى في هذا التركيب يحتمل ان يكون ظرفا للفعل الذي هو ظننت وللخبر الذي هو قائم قيد ذلك في الشرح بقوله : وبتقليل قبحه بعد معمول الخبر نحو متى ظننت زيد قائم فعلم ان الالغاء في مثل هذا المثال انما يجوز اذا كان الظرف المتقدم من متعلقات الخبر لا من متعلقات الفعل لكن ظاهر كلام ابن عصفور يعطي انه لا يشترط ان يكون ما تقدم على الفعل من متعلقات الخبر ولا من متعلقات الفعل ايضا فانه قال : فان لم يقع اولا يعني فان لم تقع

الافعال المذكورة اول الكلام فالأعمال احسن والالغاء **ضعيف** ومن الالغاء قوله"[٥٠]

اشار ابن مالك (ت٦٧٢هـ) في شرح التسهيل الى حكم سيبويه على الالغاء قائلا:

"وحكم سيبويه بقبح الغاء المتقدم نحو ظننت زيد قائم وبتقليل قبحه بعد معمول الخبر نحو : متى

ظننت زيد قائم ؟ وفي درجة الالغاء في نحو زيد اظن ابوه قائم "[٥١]

وقد سبق ابو حيان الاندلسي (ت٧٤٥هـ) ناظر الجيش في تفصيل الخلاف بين البصريين والكوفيين بقوله :قال البصريون ان ذلك غير جائز ذلك لان تصديرك بالفعل دليل على الاعتماد عليه وانك جعلت ما بعده في حيز ما قدمت من علم او ظن فلا يسوغ إلغاؤها لذلك قالوا ويدل على ذلك انه لا يحفظ الغاء ظننت او شيء من اخواتها إذا وقعت صدر الكلام واما الكوفيون فاستدلوا على ذلك بقول الشاعر:

كذلك ادبت حتى صار من خلقي اني وجدت ملاك الشيمة الادب[٥٢]

"برفع مفعولي وجدت : قال ابن عصفور ولا حجة فيه لان وجدت متوسطة بين اسم ان وخبرها وهي الجملة في قولك : ملاك الشيمة الادب ولم يعن التوسط الا ان تجيء وسطا لكلام لا صدره وان كان توسطها بين المفعولين اقوى انتهى[٥٣]

ويشير ناظر الجيش الى رأيا اخر في شرح هذا البيت قائلا : "وهذا البيت انما تقدم فيه على الفعل حرف والحرف ليس معمولا لشيء والذي يظهر ان الذي قاله المصنف

هو الحق لأن تقدم الفعل في هذا الباب وعدم تقدمه انما هو معتبر بالنسبة الى معموليه او الى ما هو من متعلقات احد معموليه لأنه اذا تقدم عليه معمول لأحد معموليه صدق عليه انه توسط في الجملة بالنسبة الى ما هو من معمولاته اما اذا لم يتقدم شيء من ذلك فان التوسط لا يصدق عليه "[٥٤]

وقد ذهب المرادي(ت٧٤٩هـ) الى الامتناع والجواز في هذه المسألة عند المذهبين البصري والكوفي بقوله:"فإن تقدم الفعل على المفعولين ولم يتقدمه شيء فالمذهب البصري يمنع الالغاء وهو مفهوم قوله "لا في الإبتدا " وذهب الكوفيون والاخفش الى جوازه لكن الاعمال عندهم ارجح وقد اجازه في التسهيل بقبح "[٥٥]

وفصل ابو حيان الاندلسي في كتابه التذيل والتكميل في قول ابن عصفور قائلا: لأن وجدت متوسطة بين اسم ان وخبرها لا يظهر لان الخبر في الظاهر هو وجدت فلو قال لأنها لم تتصدر اول الكلام لكان اجود ويمكن تصحيح كلا مه على ان يكون ملاك الشيمة الادب خبرا [٥٦]

الغي اخال وان كانت متقدمة على المبتدأ او الخبر لما لم تقع صدرا بل جاءت بعدما كأنه اراد ان يقول وما لدينا منك تنويل فاعترض اخال بين ما والجملة المنفية بها او بان نحو قوله : اني وجدت ملاك الشيمة الادب انتهى[٥٧]

اذ اشار ابن مالك(ت ٦٧٢هـ) الى ما تختص به متصرفات الافعال القلبية قائلا"

وتسمى المتقدمة على صير قلبية وتختص متصرفاتها بقبح الالغاء في نحو ظننت زيد قائم وبجوازه بلا قبح ولا ضعف في نحو زيد قائم ظننت"[٥٨]

"ويفصل المرادي القول في وجوب الالغاء وجوازه بقوله : اما اختصاص هذه الافعال القلبية بالإلغاء فلا اشكال فيه وجوز الالغاء لا في الابتدا فهم من قوله "وجوز" ان الالغاء ليس بواجب بل جائز ولما كان جوازه مشروطا بتوسط الفعل او تأخره قال :"لا في الإبتدا فشمل ثلاث صور: الاولى :ان يتأخر عن المفعولين نحو زيد قائم ظننت فهذه يجوز فيها الالغاء والاعمال والالغاء ارجح ، والصورة الثانية : ان يتوسط بين المفعولين فهذه يجوز فيها الامران على السواء وقيل الاعمال ارجح، اما الصورة الثالثة : ان يتقدم على المفعولين ولا تبتدأ به بل يقدم عليه شيء نحو متى ظننت زيد فاضل فهذه يجوز فيها الامران والاعمال ارجح خلافا لمن منع الالغاء"[٥٩]

وانتهى ابو حيان قائلا :"فلا ينبغي ان يضبط ذلك الحكم الا بقانون كلي وهوان يقول في هذا في ظننت واخواتها انها اذا وقعت صدر كلام فالإلغاء هذا عند المصنف قبيح ان تلغى مصدرة وهذه مسالة فيها خلاف ذهب البصريون الى انه لا يجوز فيها اذا تصدرت الا الاعمال وذهب الكوفيون والاخفش ومحمد بن الوليد وابن الطراوة الى جواز ذلك وان كان الاعمال عندهم احسن هكذا اطلق اصحابنا النقل عن الكوفيين

والنقل عن الفراء انه قال : لا يجوز تقديم الظن وانت تريد به الاعتراض يعني انه لا يلغى متقدما"[٦٠]

المسألة السادسة : اعراب الامثلة الخمسة عند الرفع

"يقول ناظر الجيش :هذا هو القسم الثاني مما ذكر انه معرب بالحروف وهو الامثلة الخمسة وقد تقدم انه ليس عند سيبويه معرب بالحروف غيره ، قال المصنف : وزعم الاخفش ان هذه النون دليل اعراب مقدر قبل الاحرف الثلاثة وهو قول **ضعيف** لان الاعراب مجتلب للدلالة على ما يحدث بالعامل والنون وافية بذلك فادعاء الاعراب لغيرها مدلول عليه بها مردود لعدم الحاجة اليه"[٦١]

ويتفق ناظر الجيش مع ابن جني (ت٣٩٢هـ) الذي ضعف كل رأي يجعل النون دليل اعراب ويفنده واضعا الاسباب وراء ذلك وقد ورد في كتابه علل التثنية قوله: "ومحال ايضا ان تكون النون حرف اعراب في يقومان لأمرين احدهما انها متحركة محذوفة **في** الجزم وليس في الدنيا حرف متحرك يحذف في الجزم والاخر انه لو كانت النون حرف اعراب لوجب ان تجري عليها حركات الاعراب فتقول يقومان واريد ان يقومان فتضمها في الرفع وتفتحها في النصب فان صرت الى الجزم وجب تسكينها واذا سكنت والالف قبلها ساكنة كسرت لالتقاء الساكنين فقلت لم يقومان فلما كان القضاء يكون نون يقومان حرف الاعراب اعرابها تقود الى هذا الذي ذكرته ورأيت العرب قد اجتنبته علمت ان النون ليست عندهم بحرف اعراب"[٦٢]

ويشير ابن مالك (ت٦٧٢هـ) الى ضعف كون النون دليل اعراب خلافا لما جاء به الاخفش بقوله "وتنوب النون عن الضمة في فعل اتصل به الف الاثنين اوواو الجماعة او ياء المخاطبة مكسورة بعد الالف غالبا مفتوحة بعد اختيها وليست دليل اعراب خلافا للأخفش"[٦٣]

وذهب الجوجري (ت٨٨٩هـ) في كتابه شرح شذور الذهب الى ذكر قول الاخفش (بان الاعراب بحركات مقدرة قبل الاحرف الثلاثة والنون دليل عليها وبسكون مقدر في حالة

الجزم)[٦٤]

وفصل جلال السيوطي (ت٩١١هـ) القول عنها "وقيل الاعراب بحركات مقدرة قبل الثلاثة والنون دليل عليها وعليه الاخفش والسهيلي ورده ابن مالك بعدم الحاجة الى ذلك مع صلاحية النون له وقيل انها معربة ولا حرف اعراب فيها وعليه الفارسي قال لأنه لا جائز ان يكون حرف الاعراب النون لسقوطها للعامل وهي حرف صحيح ولا الضمير لأنه الفاعل ولأنه ليس في اخر الكلمة ولا ما قبله من اللامات لملازمتها لحركة ما بعدها من الضمائر من ضم وفتح وكسر وحرف الاعراب لا يلزم فلم يبق الا ان تكون معربة ولا حرف اعراب فيها قال ابو حيان وبين هذا القول وقول الاخفش مناسبة الا ان الاخفش يقول ان الاعراب فيها مقدر فهو اشبه ورد حذف هذه النون حالة الرفع في النثر والنظم قريء "ساحران تظاهرا" (القصص: ٤٨) وفي الصحيح "لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا " وقال الشاعر :

ابيت اسري وتبيتي تدلكي وجهك بالعنبر والمسك الذكي[٦٥]

فكانت اولى بالحذف ولأنها انما جيء بها لتقي الفعل من الكسر وقد امكن ذلك بنون الرفع فكان حذفها اولى ولأنها دخلت لغير عامل ونون الرفع دخلت لعامل فلو كانت المحذوفة لزم وجود مؤثر بلا اثر مع امكانية المقدر كالموجود"[٦٦] وأما المحدثون إذ قالوا ولما فرغ من الكلام على ما يعرب من الأسماء بالنيابة، شرع في ذكر ما يعرب من الأفعال بالنيابة، وذلك الأمثلة الخمسة، فأشار بقوله: «يفعلان» إلى كل فعل اشتمل على ألف اثنين، سواء كان في أوله الياء نحو «يضربان» أو التاء نحو «تضربان». وأشار بقوله: «وتدعين» إلى كل فعل اتصل به ياء المخاطبة نحو «أنت تضربين». وأشار بقوله: «وتسألون» إلى كل فعل اتصل به واو الجمع نحو «أنتم تضربون» سواء كان في أوله التاء كما مثل، أو الياء نحو: «الزّيدون يضربون». فهذه الأمثلة الخمسة . وهي يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين . ترفع بثبوت النون، وتنصب وتجزم بحذفها، فنابت النون فيها عن الحركة التي هي الضمة نحو: «الزّيدان يفعلان» ف: يفعلان: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون. وتنصب وتجزم

بحذفها نحو: «الزّيدان لن يقوما ولم يخرجا» فعلامة النصب والجزم سقوط النون من «يقومان»، ويخرجا» .. ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ﴾ (البقرة: ٢٤)[٦٧] .

المسألة السابعة: نصب المضارع بأن مضمرة بعد حرف الفاء والواو

هذه المسألة تعد من المسائل التي فيها خلاف بين النحاة فمنهم من يرى ان الفعل المضمر بأن منصوب وحقه النصب ومنهم له رؤية اخرى مخالفة للرؤية الاولى فينصبوه ويعدون هذا النصب ضعيف لعدم وجود مسوغ لذلك. قال ناظر الجيش:" واعلم ان النصب بالفاء والواو في قولك : ان تأتني اتك واعطيك **ضعيف** وهو نحو من قوله وألحق بالحجاز فاستريحا "[٦٨]

اجاز سيبويه (ت١٨٠هـ) : "واعلم أنَّ النصب بالفاء والواو في قوله: إن تأتني لآتك وأعطيك ضعيف، وهو نحو من قوله: وَأَلحقُ بالحجاز فأستريحَا فهذا يجوز وليس بحد الكلام ولا وجهه، إلَّا أنَّه في الجزاء صار أقوى قليلاً؛ لأنه ليس بواجب أنه يفعل، إلا أن يكون من الأول فعلٌ، فلمَّا ضارع الذي لا يوجبه كالاستفهام ونحوه أجازوا فيه هذا على ضعفه، وإن كان معناه كمعنى ما قبله إذا قال وأعطيك. وإنَّما هو في المعنى كقوله أفعل إن شاء الله، يوجب بالاستثناء. قال الأعشى فيما جاز من النصب:[٦٩]

ومَن يَغترِبْ عن قومه لا يزل يرى ... مصرع مظلومٍ مَجَرّاً ومَسْحَبا

وتُدفَنَ منه الصالحاتُ وإن يُسيءُ ... يكنْ ما أساء النار في رأس كبكبا[٧٠]

وسبق الاخفش (ت٢١٥هـ) ناظر الجيش قائلا "هذا باب الفاء قوله "ولا تقربوا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين " فهذا الذي سماه النحويون جواب الفاء وهوما كان جواب للأمر والنهي والاستفهام والتمني والنفي والجحود ونصب ذلك كله على ضمير ان وكذلك الواو وان لم يكن معناها مثل معنى الفاء وانما نصب هذا لان الفاء والواو من حروف العطف فنوى المتكلم ان يكون ما مضى من كلامه اسما "[٧١] اما الزجاج (ت٣١١هـ) فيراه ضعيف جدا ويعده ايضا للضرورة مثل الذي ورد في القران (وتكفر عنهم) فهو لا يجيز نصب الفعل الا للضرورة "قال: فأما النصب فضعيف جدا لا

يجيز (وتكفر عنكم)الاعلى جهة الاضطرار "[٧٢] يقول ابن سراج (ت٣١٥هـ)" فاذا ارادوا أن يجعلوا الفعل سببا للثاني جاءوا به في الجزاء وفيما ضارع الجزاء وجميع هذه المواضع يصلح المعنى الذي فيها من الاتباع الا ترى ان الشاعر اذا اضطر فعطف على الفعل الواجب الذي على غير شرط بالفاء وكان الاول سببا للثاني نصب جعل لحاقه بالحجاز سببا لاستراحته فتقديره لما نصب كانه قال يكون لحاق فاستراحة وقد جاء مثله في الشعر ابيات الا انه قبيح ان تنصب وتعطف على الواجب الذي على غير شعر "[٧٣]

ويوضح ابن مضاء: وكذلك النصب بالفاء والواو: ينصبون الأفعال الواقعة بعد هذه الحروف بأنْ، ويقدرون أنْ مع الفعل بالمصدر، ويصرفون الأفعال الواقعة قبل هذه الحروف إلى مصادرها، ويعطفون المصادر على المصادر بهذه الحروف. وإذا فعلوا ذلك كله لم يُرَدْ معنى اللفظ الأول [٧٤] .

وذهب عباس حسن (ت١٣٩٩هـ) الى ان هناك وجهان خاصان بالنصب ذكرهم في كتابه النحو الوافي "اولهم: النصب على اعتبار الفاء السببية فالمضارع بعدها منصوب بان مضمرة وجوبا وما بعدها مسبب عما قبلها وجواب للنفي وهي في الوقت نفسه عاطفة ان المضارع حين يكون منصوبا بان المضمرة وجوبا بعد الفاء تكون هذه الفاء للسببية الجوابية فتدل حتما على ان المعنى بعدها مسبب عما قبلها وجواب للنفي مع دلالتها فوق ذلك على العطف وافادتها الترتيب والتعقيب اما في الجملة التي قبل الفاء تكون للعطف المجرد الذي تدل معه على مجرد الترتيب والتعقيب فلا سببية ولا جوابية "[٧٥]

"ومعروف ان الفاء لا ينصب المضارع بعدها الا اذا كانت كما قرر هو نفسه جوابا لأمر او نهي او تمن او استفهام او نفي او عرض او تحضيض او دعاء فان نصب معها في كلام ولم يكن جوابا لاحد هذه الثمانية كان ذلك شذوذا وضعفا ان جاء عن العرب في بعض اشعارهم يقول وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر "[٧٦]

ومجمل القول فالكسائي كان له رأي مغاير لما جاء به ناظر الجيش وسيبويه والبصريين بصورة عامة فهو يرفض نصب الفعل المضارع بان مضمرة لأنه يفضل ان يكون هناك وضوح في النصب فطالما لا توجد ان ناصبة وجب رفع الفعل المضارع اما سيبويه كان يجيز نصب الفعل المضمر بان في بعض الحالات كوقوع الفعل بعد حروف العطف الفاء والواو اما ناظر الجيش فقط توسط بين كل من الكوفيين والبصريين وكان يقبله في بعض الحالات الخاصة وبشروط معينة.

الخاتمة

وفي الختام، فإن هذا البحث قد كشف عن جانب مهم من جوانب الدراسة النحوية، وهو تحليل الأحكام الضعيفة في الأفعال والتراكيب النحوية التي أوردها ناظر الجيش في كتابه "تمهيد القواعد" وقد تبين من خلال الدراسة أن هذه المسائل الضعيفة تنقسم إلى ما كان ضعفه متفقًا عليه بين النحويين، وما اختلفوا في تضعيفه، كما ظهر تأثير المدارس النحوية المختلفة في آراء ناظر الجيش. وقد توصل البحث إلى أن بعض هذه الأحكام الضعيفة تعود إلى أسباب صوتية أو صرفية أو دلالية، بينما يرجع بعضها الآخر إلى الخلافات المذهبية بين البصريين والكوفيين. كما أظهرت الدراسة أن ناظر الجيش كان يميل في بعض الأحيان إلى ترجيح آراء المدرسة البصرية، وإن كان يذكر آراء المخالفين في بعض المسائل. وأخيرًا، فإن هذه الدراسة تفتح الباب لمزيد من الأبحاث حول المسائل النحوية الضعيفة في كتب التراث، ومدى تأثيرها في تطور الدرس النحوي عبر العصور.

Conclusion

In conclusion, this research has unveiled a critical aspect of grammatical studies: analyzing the weak rulings on verbs and syntactic structures presented by *Nazir al-Jaysh* in his book *Tamhīd al-Qawā‘id*. The study demonstrates that these weak grammatical issues fall into two categories: those unanimously deemed weak by grammarians and those subject to scholarly disagreement. It also underscores the influence of diverse grammatical schools on *Nazir al-Jaysh*’s perspectives.The findings reveal that some of these weak rulings stem from grammatical reasons, while others originate from doctrinal disputes between the Basran and Kufan schools. Furthermore, the study highlights *Nazir al-Jaysh*’s tendency to favor the Basran school’s opinions in certain cases, even as he acknowledges opposing views in others. Finally, this research opens the door for further studies on weak grammatical issues in classical Arabic texts and their role in shaping the evolution of grammatical scholarship across historical eras

الهوامش :

[١]) اوضح المسالك الى الفية ابن مالك : ابن هشام النحوي ، ٦٢/١
[٢]) تمهيد القواعد : ناظر الجيش ، ١ / ١٨٨ ـ ١٨٩
[٣]) الكتاب، سيبويه: ١/ ٤٨٢، وينظر الجمل للزجاجي: ٢٠٦
[٤]) تمهيد القواعد: ١/ ١٨٣
[٥]) ينظر : المصدر نفسه: ١ / ١٨٣ ـ ١٨٦، وينظر: همع الهوامع٣٦
[٦]) ينظر: الكتاب :سيبويه ١٢/١ ، وينظر: تمهيد القواعد: ١/ ١٨٧ـ١٨٨
[٧]) ينظر : همع الهوامع ، ٣٦
[٨]) ينظر : المقتضب :المبرد ، ٣٣٥/٢
[٩])) ذكره المحققين في هامش تمهيد القواعد ،١٨٩/١
[١٠]) تمهيد القواعد :١٨٨/١ـ١٨٩
[١١]) التذييل والتكميل : ابو حيان الاندلسي ، ١ /٨٦
[١٢]) شرح السيرافي : ابو سعيد السيرافي ، ١/ ١٧ ـ ١٨
[١٣]) المفصل في صنعة الاعراب : الزمخشري ، ٣٢١
[١٤]) اسرار العربية : ابو بركات الانباري ، ٢٢٦
[١٥]) الايضاح في علل النحو : الزجاجي ، ٥٢ـ٥٣
[١٦]) مصطلح المضارع في المذهبين البصري والكوفي : حمد بن محمد بن حمد الشبيبي ، ٢٩٨
[١٧]) فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي)، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي: ٦٩-٧٠
[١٨]) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، ناظر الجيش ،٤١١٨/٨
[١٩]) المصدر نفسه ،٤١١٩/٨
[٢٠]) الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين ، ابو بركات الانباري ، ٤٥٠/٢
[٢١]) اسرار العربية :الانباري ، ٥٠
[٢٢]) نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي: ٦١-٦٢
[٢٣]) شرح المفصل : ابن يعيش ،٤/ ٢٢٠
[٢٤]) شرح التصريح على التوضيح او التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد الازهري،٣٥٦/٢ـ ٣٥٧

[٢٥]) الجملة الشرطية عند النحاة العرب: ابو اوس ابراهيم الشمسان ،١، ١٧٠، ط١، مطابع الدجوي القاهرة، ١٤٠١هـ/١٩٨١م

[٢٦]) ديوان القيس بن الملوح : ٩ (البحر الطويل)

[٢٧]) تمهيد القواعد : ٩/ ٤٣٧٨

[٢٨]) ينظر: الاصول في النحو : ابن السراج ، ٢/ ١٨٧-١٨٨

[٢٩])البرهان في علوم القران : الزركشي ،٢ / ٣٦٧

[٣٠]) النمر بن تولب : ٣٧٨

[٣١]) الخصائص ، ابن جني /٣٨٩-٣٩٠

[٣٢]) ينظر: :شرح الرضي على الكافية ، رضي الدين الإستراباذي ، ٤/ ١٠٠

[٣٣]) تمهيد القواعد: ٤٣٦٩/٩

[٣٤]) ارتشاف الضرب ، ابو حيان الاندلسي ، ٤/ ١٨٧٩

[٣٥]) المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل: ٨٩/٣-٩٠.

[٣٦]) الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويون البصريون والكوفيون ، ابو البركات الانباري ، ٦٢٢/٢

[٣٧]) تمهيد القواعد : ٤٣٦٩/٩

[٣٨]) البرهان في علوم القران : الزركشي ،٣٦٦/٢

[٣٩]) شرح الاشموني:٢ /٢٩

[٤٠]) ينظر التصريح :٢٥٤/١

[٤١]) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، ناظر الجيش ، ١٥١١/٣ ـ ١٥١٢

[٤٢]) ينظر :المصدر نفسه : ٣ / ١٥١٣

[٤٣]) الكتاب :سيبويه ،٢٣٦/١

[٤٤]) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ، ابن يعيش ، ٤/ ٣٣٠

[٤٥]) التذييل والتكميل ، ابو حيان الاندلسي ، ٦ / ٨٠

[٤٦]) شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني ٢٦/٢.

[٤٧]) ينظر :اوضح المسالك الى الفية ابن مالك ، ابن هشام النحوي ، ٥٤/٢

[٤٨]) شرح قواعد الإعراب للكافيجي، محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الرومي الحنفي محيي الدين:٢١-٢٢.

[٤٩]) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، السيوطي ،١/ ٥٥٥

[٥٠]) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، ناظر الجيش ، ٣ / ١٤٩٤

[٥١]) شرح التسهيل: ابن مالك ،٨٦/٢

[٥٢]) ديوان الحماسة :المرزوقي ،١١٤٦

[٥٣]) ينظر : التذييل والتكميل :ابو حيان الاندلسي ، ٦ /٥٨

[٥٤]) تمهيد القواعد: ٣ /١٤٩٤

[٥٥]) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك، المرادي: ١ / ٥٦٠

[٥٦]) شرح الشواهد الشعرية في امات الكتب النحوية : ٢/ ٢٢٩

[٥٧]) ينظر: التذييل والتكميل ، ابو حيان الاندلسي، ٦ /٥٨ ـ ٦٠

[٥٨]) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ابن مالك ، ٧١

[٥٩]) توضح المقاصد والمسالك :المرادي ، ١ /٥٥٩

[٦٠]) التذييل والتكميل: ابو حيان ، ٦ /٥٧

[٦١]) تمهيد القواعد:١ /٢٧٩ـ ٢٨٠

[٦٢]) علل التثنية : ابن جني ،٩٠ ـ ٩٢

[٦٣]) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ابن مالك ، ٩

[٦٤]) شرح شذور الذهب ، الجوجري ، ١/ ٢٠٦

[٦٥]) معجم الشواهد :٥١٥

[٦٦]) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، الجلال السيوطي ، ١ / ٢٠٠ـ٢٠٢

[٦٧]) تيسير وتكميل شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، محمّد علي سلطاني: ٧٨/١

[٦٨]) تمهيد القواعد : ٤٢٤١/٨.

[٦٩]) ينظر: الكتاب، سيبويه: ٣ /٩٢

[٧٠]) شرح الشواهد الشعرية في امات الكتب النحوية :محمد حسن شراب ، ١٦٠/١

[٧١]) ينظر :معاني القران : الاخفش، ١ / ٦٥ .٦٦

[٧٢]) معاني القران : الزجاج ، ١ / ٢٥٦

[٧٣]) الاصول في النحو، ابن السراج : ٢ /١٨٢

[٧٤]) الرّد عَلى النّحاة، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مَضَاء، ابن عمير اللخمي القرطبي: ٧٢

[٧٥]) النحو الوافي : عباس حسن ، ٤ / ٣٦١

[٧٦]) المدارس النحوية : احمد شوقي ضيف

المراجع والمصادر:

١- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ)
٢- شرح ديوان الحماسة: أبو على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (ت ٤٢١ هـ) المحقق:
٣- غريد الشيخ وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م
٤- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى : ٧٤٩هـ) شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر الناشر : دار الفكر العربي الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م
٥- شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعري»: محمد بن محمد حسن شُرَّاب الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ- ٢٠٠٧ م
٦- علل التثنية: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ) المحقق الدكتور صبيح التميمي مكتبة الثقافة الدينية – مصر
٧- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (ت ٨٨٩ هـ) المحقق: نواف بن جزاء الحارثي أصل التحقيق: رسالة ماجستير للمحقق الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ/٢٠٠٤ م
٨- معانى القرآن للأخفش [معتزلى]:أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ) تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م
٩- معاني القرآن وإعرابه : إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ)المحقق: عبد الجليل عبده شلبي الناشر: عالم الكتب – بيروت الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م
١٠- معجم شواهد العربية : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي القاهرة ، الطبعة الثانية
١١- تيسير وتكميل شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك،: محمّد علي سلطاني، دار العصماء
١٢- الرّد عَلى النّحاة: أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مَضَاء، ابن عمير اللخمي القرطبي، أبو العباس (ت ٥٩٢هـ) دراسة وتحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا الناشر: دار الاعتصام الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م
١٣- النحو الوافي : عباس حسن ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الثالثة
١٤- المدارس النحوية : احمد شوقي عبد السلام ضيف ، دار المعارف بمصر ، الطبعة السابعة
١٥- ديوان النمر بن تولب العكلي: جمع و تحقيق محمد نبيل طريفي ، دار صادر- بيروت ، الطبعة الاولى
١٦- شرح شافية ابن الحاجب : محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي نجم الدين (ت٦٨٦ه)، دار الكتب العلمية بيروت_ لبنان، تحقيق محمد نور ، محمد الزفزاف ، محمد محيي الدين
١٧- الجملة الشرطية عند النحاة العرب: ابو اوس ابراهيم الشمسان ط١، مطابع الدجوي القاهرة، ١٤٠١هـ/١٩٨١م
١٨- الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني [ت ٣٩٢ هـ] ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الرابعة
١٩- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي(ت ٧٤٥ هـ) ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨

٢٠- المساعد على تسهيل الفوائد : بهاء الدين بن عقيل د. محمد كامل بركات، الناشر:جامعة ام القرى ، دار الفكر ، دمشق، دار المدني ، جدة
٢١- ديوان القيس بن الملوح : ابي بكر الوالبي ، دار الكتب العلمية ، بيروت _لبنان
٢٢- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك :علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت ٩٠٠هـ) دار الكتب العلمية بيروت- لبنان الطبعة الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨مـ
٢٣- شرح تسهيل الفوائد: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢ هـ) د.عبد الرحمن السيد د. محمد بدوي المختون هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان الطبعة الأولى (١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م)
٢٤- شرح قواعد الإعراب للكافيجي، محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الرومي الحنفي محيي الدين
٢٥- فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي) :أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي ، مكتبة الأسدي، مكة المكرم ، الطبعة الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠
٢٦- نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي :أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت ٥٨١هـ):تحقيق الشيوخ عادل احمد وعلي محمد، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان
٢٧- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : كمال الدين، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (٥١٣ - ٥٧٧ هـ)، المكتبة العصرية الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م
٢٨- الإيضاح في علل النحو : أبو القاسم الزَّجَّاجي (ت ٣٣٧ هـ) ، دار النفائس – بيروت ، الطبعة الخامسة، ١٤٠٦ هـ -١٩٨٦ م
٢٩- مصطلح المضارع في المذهبين البصري والكوفي : حمد بن محمد بن حمد الشبيبي: جامعة نزوى سلطنة عمان: عدد خاص٢٠٢١(مجلة مركز دراسات الكوفة)
٣٠- البرهان في علوم القرآن : أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤ هـ)،
جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق - دار المدني، جدة الطبعة الأولى، (١٤٠٠ - ١٤٠٥ هـ)
دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة الاولى ١٤١٢ - ١٩٩٢ م
٣١- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت ٩٠٥هـ)
دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان الطبعة الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م

دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م
٣٢- شرح كتاب سيبويه : أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨ هـ) ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨ م
٣٣- المفصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ) ، مكتبة الهلال – بيروت ، الطبعة الأولى، ١٩٩٣
٣٤- أسرار العربية : عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، دار الأرقم بن أبي الأرقم ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م
الطبعة الأولى، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م
٣٥- شرح المفصل للزمخشري : يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت ٦٤٣هـ)عالم الكتب. - بيروت

٣٦- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي (٦٥٤ - ٧٤٥ هـ) ، دار القلم بدمشق (الأجزاء ١ - ٥) - دار كنوز إشبيليا بالرياض (الأجزاء ٦ - ٢٢) ، الطبعة الأولى، (١٤١٨ - ١٤٤٥ هـ) = (١٩٩٧ - ٢٠٢٤ م) عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت
٣٧- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : جمال الدين، أبو محمد، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، ابن هشام (ت ٧٦١ هـ) ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت
٣٨- شرح التسهيل المسمى "تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد" : محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ) ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ
٣٩- الكتاب:عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ) المكتبة التوفيقية - مصر
٤٠- المقتضب : محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥هـ) مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م
٤١- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)

References and sources :

1-origins in grammar: Abu Bakr Muhammad ibn al-Sari Ibn Sahl al-nahawi, known as Ibn al-Saraj (d. 316 Ah)

2-explanation of the Diwan of enthusiasm: Abu Ali Ahmad ibn Muhammad ibn Al-Hasan Al-marzuqi Al-Isfahani (d. 421 ah) the investigator:

3-ghared al-Sheikh developed his general indexes: Ibrahim Shams al-Din publisher: House of scientific books, Beirut-Lebanon edition: first, 1424 Ah - 2003 ad

4-clarifying the purposes and methods by explaining the millennium of ibn Malik: Abu Muhammad Badr al-Din Hassan Bin Qasim bin Abdullah bin Ali al-Muradi al-Masri al-Maliki (deceased : 749 Ah) explanation and investigation: Abdul Rahman Ali Suleiman, professor of linguistics at Al-Azhar University publisher: Dar Al-Fikr Al-Arabi first edition: 1428 Ah-2008 ad

5-explanation of the poetic evidence in the grammar books "for four thousand poetic witnesses": Mohammed bin Mohammed Hassan Sherab publisher: Al-Risala Foundation, Beirut-Lebanon edition: first, 1427 Ah - 2007 ad

6-the ills of Deuteronomy: Abu al-Fath Othman Ibn Geni Al-mosali (d. 392 Ah) investigator Dr. Sabih al-Tamimi library of religious culture-Egypt
7-explanation of the Golden Seeds in the knowledge of the words of the Arabs: Shams al-Din Muhammad Bin Abdul Moneim bin Muhammad al-jujri Cairo Al-Shafi'i (d. 889 Ah) investigator: Nawaf bin Jaza Al-Harthi origin of the investigation: master thesis of the investigator publisher: Deanship of scientific research at the Islamic University, Medina, Saudi Arabia edition: first, 1423 Ah/2004 ad
8-meanings of the Qur'an for akhfash [moatazali]: Abu al-Hassan al-mojashai by loyalty, Balkhi and then Basri, known as the middle akhfash (d. 215 Ah) investigation: Dr. Huda Mahmoud Qara publisher: Al-Khanji library, Cairo edition: first, 1411 Ah - 1990 ad
9-the meanings of the Quran and its expression: Ibrahim ibn al-Sari Ibn Sahl, Abu Ishaq Al-glass (d. 311 Ah) investigator: Abdul Jalil Abdo Chalabi publisher: world of books-Beirut first edition: 1408 Ah - 1988 ad
10-Dictionary of Arabic shahids: Abdus Salam Mohammed Haroun, al-Khanji library Cairo, second edition
11-facilitating and completing the commentary of Ibn Aqil on the millennium of ibn Malik,: Muhammad Ali Soltani, Dar Al-Asma
12-reply to the grammar: Ahmed bin Abdul Rahman bin Mohammed, son of Mada, son of Umair Lakhmi al-Qurtubi, Abu al-Abbas (d. 592 Ah) study and investigation: Dr. Mohammed Ibrahim al-Banna publisher: Dar Al-Sitam edition: first, 1399 Ah - 1979 ad
13-Comprehensive Grammar: Abbas Hassan, Maarif house in Egypt, third edition
14-grammar schools: Ahmed Shawky Abdel Salam Deif, Maarif house in Egypt, seventh edition
15-Diwan al-Nimr bin tulab Al-Akli: the collection and investigation of Mohammed Nabil Tarifi, Sadr House-Beirut , first edition

16-explanation of Shafia Ibn al-Hajib: Muhammad ibn al-Hassan al-Radi Al-Astrabadi Najm al-Din (d686h), House of scientific books Beirut-Lebanon, investigation of Muhammad Nur, Muhammad zafzaf, Muhammad Muhyi al-Din

17-conditional sentence in Arabic grammar: Abu ous Ibrahim al-Shamsan, 1st floor, El-dajwy Cairo Printing House, 1401 Ah/1981 ad

18-characteristics: Abu al-Fath Othman Ibn Jinni [d. 392 Ah], Egyptian General Book Authority, fourth edition

19-resorption of beatings from the tongue of the Arabs: Abu Hayyan Muhammad ibn Yusuf ibn Ali ibn Yusuf ibn Hayyan Athir al-Din al-Andalusi (d. 745 ah), al-Khanji library in Cairo, first edition, 1418 Ah - 1998

20 - assistant to facilitate the benefits: Baha Al-Din bin Aqil d. Mohamed Kamel Barakat, publisher: Umm Al-Qura University, Dar Al-Fikr, Damascus, Dar Al-Madani, Jeddah

21-Qays bin Al-Malouh Diwan: Abu Bakr al-walbi, House of scientific books, Beirut _luban

22-ashmouni's commentary on the millennium of ibn Malik: Ali ibn Muhammad ibn Isa, Abu al-Hassan, Nour al-Din ashmouni Al-Shafi'i (d. 900 Ah) House of scientific books Beirut-Lebanon First Edition 1419 Ah-1998 ad

23-explanation of facilitating benefits: Muhammad ibn Abdullah, ibn Malik al-Ta'i Al-Jayani, Abu Abdullah, Jamal al-Din (d. 672 ah) d.Abdul Rahman Mr. Dr. Mohammed Badawi Al-mukhtoun Hijr for printing, publishing, distribution and advertising First Edition (1410 Ah - 1990 ad)

24-explanation of the rules of parsing by Al-kaviji, Muhammad Bin Sulaiman bin Saad bin Massoud al-Rumi Hanafi Muhyiddin

25-the opening of the Lord of the wilderness in explaining the systems of ajromiya (the systems of ajromiya by Muhammad ibn Abi Al-qalawi Al-Shanqiti): Ahmad Ibn Omar Ibn Musaid al-Hazmi, al-Asadi library, Makkah Al-Mukarram, first edition, 1431 Ah - 2010

26 - the results of thought in grammar for Sahili: Abu Al-Qasim Abdul Rahman bin Abdullah bin Ahmed Al-Sahili (d. 581 Ah): investigation of the elders Adel Ahmed and Ali Mohammed, House of scientific books Beirut-Lebanon

27-fairness in matters of disagreement between the visual and Kufic Grammarians: Kamal al-Din, Abu al-Barakat, Abdul Rahman Bin Muhammad Bin Abi said al-Anbari the grammarian (513-577 ah), the modern library first edition 1424 Ah - 2003 ad

28 - explanation of grammar problems: Abu Al-Qasim al-glassaji (d. 337 Ah), Dar Al-Nafees-Beirut, fifth edition, 1406 Ah -1986 ad

29-the term of the present tense in the Basri and Kufic doctrines: Hamad bin Mohammed bin Hamad Al-Shabibi: University of Nizwa Sultanate of Oman: special issue 2021 (Journal of the Kufa Studies Center)

30-proof in the sciences of the Qur'an: Abu Abdullah Badreddin Muhammad ibn Abdullah ibn Bahadur Al-Zarkashi (d. 794 Ah), Umm Al-Qura University (Dar Al-Fikr, Damascus-Dar Al-Madani, Jeddah first edition, (1400-1405 Ah) House of scientific books-Beirut first edition 1412 - 1992 ad

31-explanation of the statement on the clarification or the statement of the content of the clarification in the grammar: Khalid ibn Abdullah ibn Abi Bakr ibn Muhammad Al-Gergawi Al-Azhari, Zain al-Din al-Masri, and was known as Al-waqad (d. 905 Ah)

House of scientific books-Beirut-Lebanon First Edition 1421 Ah-2000 AD

House of scientific books, Beirut-Lebanon , First Edition, 1422 Ah - 2001 ad

32-explanation of Sibuye's book: Abu Said al-Serafi Al-Hassan ibn Abdullah ibn al-Marzban (d. 368 Ah), House of scientific books, Beirut-Lebanon, First Edition, 2008 ad

33-the detailed work of the expression: Abu Al-Qasim Mahmoud bin Amr bin Ahmed, zamakhshari Jarallah (d. 538 Ah), Crescent library – Beirut, first edition, 1993

34-secrets of Arabic: Abdul Rahman Bin Muhammad Bin Ubayd Allah al-Ansari, Abu al-Barakat, Kamal al-Din al-Anbari (d. 577 Ah), Dar Al-Arqam bin Abi Al-Arqam, first edition 1420 Ah - 1999 ad First edition, 1376 Ah - 1957 ad

35-detailed explanation of the zamakhshari: long live ibn Ali, Long Live the son of Abu al-Saraya Muhammad ibn Ali, Abu al-stay, Muwaffaq al-Din al-Asadi Al-Musali, known as Ibn Lih and Ibn al-Sanea (d.643 ah)the world of books. - Beirut

36-appendix and supplement in the explanation of the book of facilitation: Abu Hayyan Al-Andalusi (654-745 Ah), Dar Al-Qalam in Damascus (parts 1 - 5) - Dar treasures of Seville in Riyadh (parts 6 - 22), first edition, (1418 - 1445 Ah) = (1997-2024 ad) Abdul Hussein al-fatli Al-Risala Foundation, Lebanon-Beirut

37-he explained the tracts to the millennium of ibn Malik : Jamal al-Din, Abu Muhammad, Abdullah ibn Yusuf ibn Ahmad ibn Abdullah ibn Yusuf, ibn Hisham (d. 761 Ah), Dar Al-Fikr for printing, publishing and distribution-Beirut

38-explanation of the facilitation called "prefacing the rules by explaining the facilitation of benefits": Muhammad ibn Yusuf ibn Ahmad, mohabb al-Din al-Halabi and then the Egyptian, known as the head of the army (d. 778 Ah), Dar Al-Salam printing, publishing, distribution and translation, Cairo-Arab Republic of Egypt first edition, 1428 Ah

39-The Book: Amr ibn Othman Ibn Qanbar Al-Harthi by allegiance, Abu Bishr, aka sibawayh (d. 180 ah) the conciliatory library

40-brief : Muhammad ibn Yazid ibn Abd al-Akbar Al-thamali Al-azdi, Abu al-Abbas, known as the cooler (d. 285 ah) al-Khanji library, Cairo, third edition, 1408 Ah - 1988 ad

41-hum Al-hawawam in explaining the collection of mosques: Abd al-Rahman ibn Abi Bakr, Jalal al-Din al-Suyuti (d. 911 Ah)